

بناء الدولة: المفهوم، النظرية وأسئلة الراهن
*Building: State-
The Concept, The theory and Currently
questions*

أ. محمد أمين بن جيلالي⁽¹⁾

ب. جامعة بومرداس

ملخص:

ارتبط تغير مفهوم بناء الدولة بتحول السياقات التي فرضت بدورها المراجعة النقدية؛ وبالتالي التطور النظري والمنهجي لدراسة هذه الظاهرة، الأمر الذي جعل المختصين (علماء السياسة المقارنة) في متابعة مستمرة للمستجدات الحاصلة، خاصة ما أفرزته العولمة من تحديات كلحظة تاريخية حاسمة. من ثم، برزت ضرورة ملحة لإعادة النظر في مرتكزات وخصائص بناء الدولة، ومستويات تحليلها. لكن لم يبق ذلك إلا طموحاً نظرياً، وضع أنصار النظرية السياسية المعاصرة (هابرماس-راولز) على الوجهة الإجرائية في دراسة هذه الظاهرة، وذلك بهدف الإجابة عن أسئلة الراهن وإعادة بناء الدولة النموذج وفق معيار الاستجابة لاحتياجات الفرد والمجتمع. الكلمات المفتاحية: بناء الدولة، إعادة البناء، السياق، النموذج الليبرالي، أسئلة العولمة، النظرية السياسية المعاصرة.

Abstract:

Change The concept of state building was linked a Transformation contexts Which in turn imposed a critical review; And thus the theoretical and methodological development to study this phenomenon, Which made specialists (comparative political scientists) in the ongoing developments taking place follow-up, Especially what it was produced by globalization of the challenges of a historic moment. But it did not remain so only theoretically ambitious, Put supporters of contemporary political theory (Habermas-Rawls) on procedural destination in the study of this phenomenon, In order to answer questions about the current and the rebuilding of the state in accordance with the standard model to respond to the needs of the individual and society.

Key words: *State-building, reconstruction, context, liberal model, questions of globalization, contemporary political theory.*

مقدمة:

فرض سياق العولمة تحدّي نظري تمثّل في عدم تطابق المفهوم مع الواقع الراهن، نظراً لكثافة المتغيرات الجديدة التي طرحها هذا السياق، حيث أدرك المتخصصون في دراسة هذه الظاهرة، ضرورة إعادة النظر في مفهوم بناء الدولة، لكن ذاك يظلّ طموحاً نظرياً بعيداً عن التحقق الفعلي، ما لم يُدرك الباحث أننا بصدد الحديث عن انحسار النموذج الليبرالي الغربي وانخفاض درجة قبوله في معظم الدول النامية، في مقابل بروز نماذج محلية وبديلة في هذه الدول، ما يعكس جزئياً علاقات القوة والحقائق العالمية. بناء الدولة بين الثابت والمتغير؛ طرحت هذه الثنائية أسئلة مُزمنة ظلّت عالقةً إلى اليوم على الأصعدة التالية: السيادة، القانون الدولي، مبدأ عدم التدخل، إعادة تصميم قدرات الدولة ووظائفها، حافز البناء، إلخ. للوصول إلى المفهوم الحقيقي لبناء الدولة، ينبغي تتبع هذا المفهوم نظرياً وواقعياً في خضمّ التغيرات الراهنة. إذن، ما هو التطور النظري والمنهجي لبناء الدولة حسب علماء السياسة المقارنة؟ وما هو البديل المنهجي الذي طرحته النظرية السياسية المعاصرة كمقاربة لمعالجة الظاهرة؟

أولاً: مفهوم عملية بناء الدولة (State-Building) بين المؤشرات والغايات:

يُعدّ مفهوم عملية بناء الدولة تقليدياً وحديثاً في آن واحد، إنّ المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة استقلال الدول من نير الاستعمار، كان يُراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية. إلّا أنّ مفهوم عملية بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، ركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والاقتصادي ومن ثمّ يتوجب على الأمم المتحدة والدول

الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها، وذلك من خلال إعادة هندسة هذه الدول سياسياً واجتماعياً، لتمكينها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي. فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة، صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم وانطوى انهيارها على بروز أخطار تُهدد الأمن الدولي⁽²⁾.

بناءً على ذلك تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة نظراً لتداخل مرتكزاتها من جهة واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى، لكن يمكن التركيز على أهم التعريفات النظرية التي تصب في غايات عملية بناء الدولة (State-Building Teleological) بما يخدم الدراسة، فيعرفها فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)، ولد 27 أكتوبر 1952، فيلسوف واقتصادي سياسي أمريكي) بأنها: «تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها»⁽³⁾. وهذا المعنى يُحيل إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء وإلتزام ومشاركة وتوزيع، وتحسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي⁽⁴⁾.

ويعرفها تشارلز تيلي (Charles Tilly)، عالم سياسة أمريكي، له مقال: «صناعة الحرب وبناء الدولة بوصفها جريمة منظمة»⁽⁵⁾ عام 1975 على أنها: «عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتميزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة»⁽⁶⁾. وأيضاً هي عملية بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها: الأمن، والعدالة، وسيادة القانون فضلاً عن التعليم والصحة التي تلي جميعها تطلعات المواطنين⁽⁷⁾. لكن هذه القدرة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى، بل وتختلف في الدولة نفسها من حقبة إلى أخرى. وهذا ما يبرز جلياً في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وإنجاز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين⁽⁸⁾.

وتشير كذلك عملية بناء الدولة إلى الإجراءات التي تتداولها الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة. وهو مصطلح يتعلق بالعملية السياسية الفعالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة، وطبيعة العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهة أخرى⁽⁹⁾. وفي نفس السياق تُعرّف مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية بناء الدولة بأنها: «عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع»⁽¹⁰⁾. إذن، إنّ موضوع بناء الدولة يخضع للاحتياجات الداخلية والضغوطات الخارجية⁽¹¹⁾.

أما المنظور التاريخي الأمبريقي لعملية بناء الدولة فقد ركّز على أنّ هذه العملية هي نتاج للجهود التاريخية لمواجهة سلسلة من المشاكل الحاسمة مثل: الدفاع ضد العدوان الخارجي، والحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الأمن الغذائي. لقد ساعدت الطريقة التي تمّت بها معالجة هذه المشاكل على تفسير الاختلافات بين المؤسسات السياسية للدول وأثبتت أنّ عملية بناء الدولة تميل لأن تكون عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، الأمر الذي يتطلب وجود سلطة وقوة قسرية لاستخراج الموارد وتنظيم السلوك⁽¹²⁾.

وعليه يتضح من خلال المفاهيم السابقة، أنّ عملية بناء الدولة (*State-building* process) تتميز بمجموعة من الخصائص، تتقاطع فيها مع المؤشرات التي تميز مفهوم التنمية السياسية⁽¹³⁾، وهذه المؤشرات تُحيل على المفهوم ذو الطابع الإجرائي، الذي يمكن اختصاره في المميزات التالية:

- العملية (*process*)؛ تطور وليست مرحلة (*Stage*) أو درجة بمعنى أنّ التغيير يُشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها. مع ملاحظة أنّ النظر إلى عملية بناء الدولة لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملية.

- الديناميكية؛ أي أنّها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.
- النسبية؛ كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أنّ بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.
- الحياد؛ من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي والاجتماعي)، فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنّها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يُحدّد الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخلياً وخارجياً.
- العالمية؛ بمعنى أنّ هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجةً مترتبةً على اعتبارها عملية، كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطوراً.
- ترتيباً على ما تقدّم، عملية بناء الدولة تدلّ على مسار سياسي بالدرجة الأولى، مضامينه وأهدافه تختلف بحسب القائمين على تلك العملية، وأهدافهم ومصالحهم ومذاهبهم، وبحسب السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد خلال عملية البناء⁽¹⁴⁾. وعليه يتضح وجود أبعاداً ترمي هذه العملية إلى تحقيقها وفق التباين في السياقات البيئية. بناءً على ذلك، يمكن القول أنّ عملية البناء كمفهوم ارتبطت بنمط الدولة التي تسعى إلى إيجادها. إنّ هذا التباين

الانطولوجي الذي فرض تعاريف ابستمولوجية متعددة حول الظاهرة لدليل واضح على دينامية مفهوم بناء الدولة على المستوى النظري والمنهجي.

ثانياً: في إيستيمية التطور النظري والمنهجي لمفهوم عملية بناء الدولة:

انطلاقاً من الفكرة السائدة في حقل المنهجية «المفهوم يُؤسّس للنظرية، والنظرية هي انعكاس للممارسة، أيضاً هي بناء مفاهيمي واضح ومُحدّد ومتّسق ضمن نموذج معرفي»، يُساورنا مساقات واقعية ومعرفية لعملية بناء الدولة. لقد تحول مفهوم عملية بناء الدولة معرفياً من المدرسة الدستورية إلى التحليل النسقي وُفق منطق الثورة العلمية عند توماس كوهن. نفس المنطق تكرر داخل المنعطف ما بعد السلوكي، ومع مدرسة التحديث والمنظور التنموي أيضاً في المؤسساتية الليبرالية الجديدة ونظريات الخيار العقلاني.

إنّ النظرية التقليدية لعلم السياسة تفترض أنّ وحدتها الدراسية الكبرى هي الدولة، ولكن هذه النظرية تنهاى الآن أمام نظرة جديدة تعتبر أنّ حصر البحث السياسي بالدولة هو تضيق له، لأنّ هناك أنظمة سياسية قَبَلِيّة، تتجلّى فيها الظاهرة السياسية وتُمارس فيها السلطة أو القدرة بدون أن تكون القبيلة دولة بالمعنى القانوني المصطلح عليه، ويمكن اعتبار هذه النظرية الجديدة ثورة منهجية، ولذلك يُرجّح الآن في تعريف النظام السياسي الاعتبار الاجتماعي على الاعتبار القانوني أو الدستوري⁽¹⁵⁾.

تكمن الخلفية المعرفية لذلك، في أنّ النظرة الدستورية التقليدية لبناء دولة المؤسسات، برزت حينما بدأ المشتغلون بالحقل يركزون جهودهم على البناء الدستوري والمتغيرات القانونية والمؤسسية، حيث سادت خلال هذه المرحلة، النزعة المعيارية (Normative) والنظرية الفلسفية القائمة على النمطية (الشكلية)، والتاريخية. لقد كانت المثالية هي السائدة في الطرح نظراً للبحث عن تجسيد دولة القانون التي كان يُعتقد أنّها ستمكّن الفرد الأوروبي أو الأمريكي من تخطي ويلات الحرب العالمية الأولى وما خلّفته على البنية الاقتصادية والسياسية للدولة.

في المقابل، جاء التحليل النظمي النسقي كتحديّ إبستيمي للنظرية الدستورية التي أعطت أهمية بالغة للبنية والهيكل، وأهمّلت تحليل حركية النظام السياسي. فالسلوكية ترى بأنّ التفاعلات التي تتم في إطار هذا النظام، تمثل الدولة أحد أشكالها⁽¹⁶⁾. وذلك يتم في إطار العملية السياسية التي تضبط تفاعلات النظام ليصل بها في النتيجة إلى الهدف المطلوب (بناء الدولة)⁷². انطلق ديفيد إيستون (*David Easton*)، عالم سياسة أمريكي، له كتاب: «النظام السياسي» من فرضية أنّ بناء الدولة في جوهرها هي عملية سياسية (*Process Political*) لأنّ النظام السياسي في حالة حركة تفاعلية دائمة مع البيئة الداخلية والخارجية. إنّ الغايات التي وُجدت من أجلها الدولة تجتد أصولها المعرفية ضمن نموذج التحليل النسقي، فالتأييد أو المساندة قد تكون مُوجهة للمجتمع السياسي، النظام أو الحكومة، هذه المستويات الثلاثة هي نفسها مستويات الشرعية عند ماكس فيبر، فالمساندة هي المرادف للشرعية⁽¹⁷⁾، من حيث أن التأييد يوفر الطاعة والولاء للنظام السياسي. أما الإعتماد المتبادل الوظيفي بين مكونات النظام السياسي (الأدوار والجماعات، الحدود، المدخلات والمخرجات، التمايز، إلخ). فيهدف إلى تحقيق حالة من التوازن السياسي والتكامل والاستقرار⁽¹⁸⁾. من جهة أخرى، يركز غابريال أ尔蒙د (*Gabriel A. Almond*، 1911-2002) على الجانب العلماني لبناء استقرار الدولة، فيربط بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية «الأنجلو-ساكسونية»، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية سياسية مستقرة تعبر عن هوية وطنية موحّدة⁽¹⁹⁾. أما عن النموذج الاتصالي عند كارل دويتش (*Karl Wolfgang Deutsch*، 1912-1992، صاحب: «عصب الحكومة») فينظر لعملية بناء الدولة على أنّها عملية اتصالية (*Communication Process*) مركزها مسألة بناء الثقة في تدفق المعلومات ونقلها من القمة إلى القاعدة والعكس. والدولة هي قرار ونظام ضبط، يعتمد على تبادل الرسائل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة⁽²⁰⁾.

من هنا يتضح أنّ الدراسة النسقية (*Systemic Study*) لبناء الدولة كعملية سياسية (بناء الشرعية، الاستقرار، القدرة والتكامل)، جاءت كرد فعل على الأزمة التي حلّت داخل علم السياسة، بمعنى آخر الحقبة التي سادت فيها الثورة السلوكية (*Revolution Behaviorism*) في مواجهة الافتراضات الدستورية، حكم هذه المدرسة ما يُدعى بالأمبريقية العلمية في سياق كانت فيه الفلسفة الوضعية هي الحكم الفاصل في قضايا العلوم الإنسانية. في هذا المسار أصبحت تُعرّف بناء الدولة إجرائياً كعملية وُفق مؤشرات تُقاس بها درجة البناء في مقابل مدى الهشاشة.

انبعث التأسيس النظري لتحديات وأزمات بناء الدولة ومُتطلبات مواجهتها مع والت روستو (*Rustow*) الذي يرى من خلال المنظور التحديثي والتنموي أن التحديث السياسي يرتبط بمصطلح القومية وأهم جوانب التحديث في رأيه هو تطور الشعور القومي وظهور الدولة القومية فالتحديث السياسي يتضمن التغيرات التي تحدث في القيم والاتجاهات والنظم والبناءات بهدف إيجاد نظام سياسي متكامل وبناء دولة المؤسسات⁽²¹⁾. يحدد صامويل هنتجتون (*Samuel Phillips Huntington 1927-2008*)، «النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة» ثلاثة مقومات للحدثات السياسية: ترشيد السلطة، والتمايز الهيكلي، والمشاركة السياسية. هذه المقومات هي بمثابة متغيرات لعملية بناء الدولة عند هنتجتون، والتي ترتبط بالعوامل التحديثية؛ بناء سلطة سياسية قوية واحدة تكون عامة علمانية محل السلطات التقليدية والدينية والأسرية والعرقية، تطوير الأبنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية، وتتضمن هذه العملية توزيعاً للموارد على أساس الإنجاز وليس المحاباة، وترتبط هذه العملية ببناء المؤسسات، وأخيراً توسيع المشاركة السياسية في المجتمعات التي ترتبط بالمساواة⁽²²⁾.

لقد فضلت المدرسة التحديثية التركيز على المتغير الاجتماعي والاقتصادي في عملية بناء الدولة، بالإضافة إلى اعتماد معايير الترشيح: بناء الثقافة السياسية، التأسيس للسلطة بالتمايز البنائي، العقلانية، التخصص الوظيفي. كان التحليل السائد في المرحلة ما بعد السلوكية مع

مدرسة التحديث والمنظور التنموي، هو التحليل ما بعد الوضعي الذي يعطي أهمية كبيرة للقيم والثقافة داخل المجتمع في ارتباطها بالتنمية، سعى الباحثون خلال هذه الفترة إلى إرساء مقومات دولة الرفاه.

بعد ذلك، ومنذ خمسة عشر عاماً برزت المؤسساتية الجديدة (*New Institutionalism*) بمدارسها الفكرية الثلاث؛ المؤسساتية التاريخية، المؤسساتية الاجتماعية، مؤسساتية الخيار العقلاني. كل هذه الاقتربات جاءت كرد فعل على المنظورات السلوكية، وكلها تهدف إلى شرح وتفسير الدور الذي تلعبه المؤسسات في المخرجات الاجتماعية والسياسية⁽²³⁾. ضمن هذه الاقتربات يوجد اختلاف في التعاطي مع مشكلة اختيار الآليات المؤسساتية لعملية بناء الدولة، فمؤسسية الخيار العقلاني تعتبر هذه العملية على أنها عملية بناء خيارات من خلال القواعد (أعراف الخلاف والجدل)، أما المؤسساتية الاجتماعية لبناء الدولة محوره بناء خيارات وحسابات المصلحة من خلال الإجراءات، الروتين والهياكل، والمؤسساتية التاريخية التي تدعو إلى بناء الخيارات، تكوين الأهداف بواسطة القواعد، الأبنية، الأعراف والأفكار⁽²⁴⁾. جاء منطق المؤسساتية الليبرالية الجديدة للتركيز على إنشاء وبناء قدرات المؤسسات، بمعنى آخر البحث في بناء قدرة مؤسسات الدولة على توفير الظروف الملائمة للتنمية التي يقودها السوق. وذلك بتوجيه قدرة مؤسسات الدولة إلى المجالات التالية: الإدارة الاقتصادية، السياسات الهيكلية، وسياسات الاندماج الاجتماعي، العدالة وإدارة القطاع العام ومؤسساته، ويتم تقييم القدرات وفقاً لمعاري الهدف والتقنية، وذلك في ظل مشاكل التنمية التي تواجهها الدول الهشة وهي ضعف سياسات الحكم ومؤسساته الذي يدعم الأداء الفعال للأسواق كما ظهر في نفس السياق «النيو-ليبرالي» اتجاه يدعو إلى ربط الديمقراطية ببناء القدرات⁽²⁵⁾.

إذن، بناء قدرات مؤسسات الدولة؛ هي عملية بناء خيارات من خلال نظم مؤسساتية. تزامن هذا الطرح مع بروز نظريات الخيار العقلاني والتي جاءت كمحصلة للثورة العلمية الثانية

في حقل السياسة المقارنة، حيث أضفى ذلك على عملية بناء الدولة بعداً استراتيجياً عقلاً، وفرضَ نسق معين يجعل عملية البناء تتم من خلال اختيار بين البدائل الممكنة، هذا الاختيار قائم على حساب اقتصادي محض (أقل خسائر بأقل تكاليف في وقت قياسي) للبدل الأمثل. لم ترقى هذه التصورات إلى مصاف المقاربة العلمية الشاملة للظاهرة لأن كل مدرسة أو منظور ركز في تحليله على متغيرات محددة، فرضها سياق معين. لكن ما أفرزه الواقع الراهن للدولة في ظل العولمة من مشكلات وتحديات، يجعلنا نختبر مدى القصور التحليلي للافتراضات التي وردت في المنظورات السابقة.

ثالثاً: ظاهرة بناء الدولة وأسئلة الراهن: مشكلات وتحديات

اتجهت دراسات عديدة خلال العقدین الأخيرین، إلى إلقاء الضوء على أهمية الدولة والمؤسسات، وذلك رغم استمرار الاتجاه الذي ركز على الأساس الاجتماعي، وجاءت هذه العودة للاهتمام بالدولة تحت إلحاح عوامل عديدة، من أبرزها: تعقيد وتضخم السلطة السياسية في المجتمع المعاصر، عدم استقلالية الدولة في النظام العالمي، أيضاً انعدام استقرار الدولة وضعفها الذي مثل سمة هيكلية لكل نظم الدولة في العالم الثالث⁽²⁶⁾.

لقد شهد العالم مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي تحولات دولية كبرى سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أمنية وتكنولوجية، لم يسلم موضوع الدولة من التأثير بها سواءً على مستوى الممارسة أو النظرية، فما زالت الكتابات تتوالى على معالجة موضوع نشأة الدولة وبنائها ووظائفها والتحديات التي تواجهها، والافتراضات التي تقوم عليها، وطبيعتها ومستقبلها في ظل التغيرات الجارية. لقد أدت العولمة إلى مراجعة جملة من المفاهيم وإعادة تعريفها في ضوء التطورات والمستجدات التي يشهدها العالم، ومن هذه المفاهيم مفهوم عملية بناء الدولة ومكوناته الأساسية كوظائف الدولة، والسيادة، والسلطة⁽²⁷⁾.

ساد جدل إستمولوجي بين توماس هوبز والدستوريين حول السلطة المركزية وضرورتها القانونية والسياسية، وقد نتج عن هذا الجدل التساؤل التالي: كيف نُسير الحكم دون أن نهدم السيادة⁽²⁸⁾، وهو نفس الإشكال النظري الذي واجه عملية بناء الدولة في سياق تحديات العولمة. فقد سادت الدولة القومية باعتبارها الوحدة السياسية المهيمنة في العلاقات الدولية من القرن التاسع عشر حتى الموجة الثالثة للعولمة. لكن لم تعد الدولة الفاعل الوحيد ويرجع ذلك إلى العوامل التي تتحدى بشكل متزايد الحكم الذاتي والقدرات الوظيفية للدولة القومية، وما تشهده الساحة السياسية الحالية من تعقيد غير منظم (الشركات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية) وتهديدات أمنية عابرة للحدود الوطنية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والمرض، التهديدات البيئية، إلخ). كل ذلك، ساهم في تقويض سلطة الدولة وبروز تحدي التسلسل الهرمي لها باعتبارها استراتيجية من أعلى إلى أسفل داخل الدولة القومية. ويُنظر للعولمة الاقتصادية باعتبارها القوة التي تهدد أكثر ما تهدد سلطة الدولة القومية⁽²⁹⁾. بالإضافة إلى منطق الاستحواذ على الدولة، وعدم استقلالية القرار السياسي، ويُساعد على ذلك حادثة أو عدم استكمال البناء المؤسسي والإطار القانوني⁽³⁰⁾. يرى أنصار النظرية النقدية في هذا الصدد أن هناك بعدين أساسيين يتحديان سيادة الدولة نتيجة لعولمة علاقات الإنتاج والتبادل. فمن ناحية هناك دعوة للاهتمام بالأخلاق العالمية والتي من شأنها زيادة دور السلطات فوق الدول القومية. ومن ناحية أخرى الدعوة إلى تقليص النفوذ الذي تمارسه الدولة ذات السيادة على الجماعات المحلية والثقافات التابعة ومن ثم زيادة دور الجماعات المحلية.

على الرغم من الدعوات التي تنادي بتقليص دور الدولة، إلّا أنّ دورها سيبقى مهماً في دول العالم الثالث⁽³¹⁾ وحتى في الدول الرأسمالية القوية، وخير مثال على ذلك دور الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية في دعم البنوك والمؤسسات المالية والتأمينية في سبتمبر 2008. لم يعد تدخل الدولة مقتصرًا على الدول النامية فيما يتعلق بقضايا الرعاية الاجتماعية والتنمية

الاقتصادية، بل أصبح سمّةً تُلازم الدول الرأسمالية الليبرالية التي ترفع شعار الليبرالية الجديدة ومنطق السوق. لكن في المقابل هناك من الباحثين من يفترض أنّ العولمة ليست سبباً مباشراً في عملية بناء دول جديدة، فمنذ عام 1990، تشكلت 33 دولة، معظم هذه الدول الجديدة هي نتيجةً لانحيار الاتحاد السوفياتي وتفكك يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، في حين أنّ أصل بعضها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإنهاء العملية الاستعمارية. ومن الواضح، إذن، أنّ أسباب خلق هذه الدول في العقود الماضية، التي تُنسب بالاسم إلى فترة العولمة، لم يكن كذلك بل هي أعمق تاريخياً. ويمكن للعولمة، مع ذلك، أن تساعد في عملية بناء دولة جديدة، من خلال إدخال تحسينات في مجال الاتصالات وآليات المخابرات والتي يمكن استخدامها للتعبئة السياسية والإعلامية وحتى الاقتصادية للعولمة والتأثير على الرأي العام المحلي والأجنبي، إضافة إلى البعد التكنولوجي ويمكن بذلك فقط أن تُعتبر العولمة كعامل مساعد على خلق دول جديدة وليس سبباً مباشراً في ذلك⁽³²⁾.

وفي إطار التقييم النقدي للعلاقة بين القانون الدولي والسياسة الدولية في عملية بناء الدولة، ودور القانون الدولي كأداة لتحقيق التطوير المؤسسي المطلوب في الدول الضعيفة. لاحظ الخبراء أنّ مفهوم عملية بناء الدولة اخترع لغرض التعامل مع المشاكل المؤسسية في مرحلة ما بعد الصراع أو لاستعمار المجتمعات. وعليه فعملية بناء الدولة، في التعريف، تعني أنّ بعض الجهات الخارجية الفاعلة هدفها من هذه العملية السيطرة على بعض صلاحيات السلطة السيادية، ويمكن أن نرى أمثلة واضحةً لمثل هذه الترتيبات في حالات البوسنة والهرسك أو كوسوفو. وفي هذا الصدد يُحدّد تشسترمان *Chesterman* عام 2004 عملية بناء الدولة كمشاركة دولية مُوسَّعة (في المقام الأول، من خلال الأمم المتحدة) التي تتجاوز عمليات حفظ السلام التقليدية وبناء السلام، ويتم توجيهها في بناء أو إعادة بناء مؤسسات الحكم القادرة على تزويد المواطنين بالأمن المادي والاقتصادي. وهذه الحقيقة تعكس التساؤل التالي: هل هناك أنشطة قانونية أساسية سارية المفعول محدّدة لعملية بناء الدولة بموجب القانون

الدولي؛ وهل هناك آليات سليمة تُخضع الفاعلين الدوليين للمساءلة فيما يخص تطبيق الإجراءات خلال هذه العملية؟⁽³³⁾ ماهي دوافع الجهات الدولية من أجل عملية بناء الدولة؟، هل هي تاريخية، جغرافية وسياسية وثقافية أم هي الاعتبارات الأمنية أم الإنسانية؟ هل لا زال مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول قاعدة من قواعد القانون الدولي؟⁽³⁴⁾

إنّ الدور المطلوب من القانون الدولي هو تحسين عملية بناء الدولة، صحيح أنّ هذه العملية يمكن أن تكون ناجحة فقط إذا توفر لديها الدعم المحلي، في حين أنه سيكون مكلفاً وغير فعالٍ على خلاف ذلك، والأمثلة من كوسوفو والبوسنة والهرسك لا تؤكد هذه الفرضية، رغم أنّ هذا لا يُقوّض عملية بناء الدولة كفكرة أو مشروع. فُوفق روبرت باستور Robert Pastor، فإنّ التحدي الحقيقي للقرن الواحد والعشرين ليس الإطاحة بالأنظمة القمعية وعملية بناء الدول الديمقراطية، ولكن من وجهة نظر القانون الدولي، ينبغي صياغة معايير واضحة والتي تنص تحت أيّ ظرفٍ يمكن للمجتمع الدولي فرض عملية بناء الدولة⁽³⁵⁾.

إلاّ أنه يوجد خطر متمثل في فقدان القانون الدولي للمزيد من المصدقية، فلا يزال القانون الدولي يستند على المساواة الشكلية السيادية للدول في العلاقات الدولية، في حين أنّ هيمنة الاعتبارات السياسية فيما يتعلق بعملية بناء الدولة يبيّن أكثر من أيّ شيءٍ آخر كيف يمكن للدول أن تكون غير متكافئة حقاً. وعليه لا يوجد معايير واضحة لمفهوم عملية بناء الدولة وبالتالي هناك العديد من المؤشرات تدل على أنّ هذا المفهوم يحتاج إلى تعديل، لكن بشرط أن يُعدّل شكل القانون الدولي كذلك⁽³⁶⁾. خصوصاً وأنّ جلّ الكتابات الحالية حول عملية بناء الدولة من منظور العولمة مشغولة بقضايا ما بعد الصراع، فبعد سقوط جدار برلين ونهاية الشيوعية، أصبح جوهر مفهوم عملية بناء الدولة يُعنى بالمرحلة الانتقالية والتحول الديمقراطي، وبعد عقدين من عام 1990، أشار عدد من المنظرين إلى أنه لا يزال يُنظر لبناء

الدولة على أنها عملية لم تنته بعد⁽³⁷⁾. لذلك لا يمكن فهم عملية بناء الدولة إلاّ وفق انتظامها على مستويات تحليلية محددة.

رابعاً: مستويات تحليل الظاهرة: الدولة، النظام السياسي والفرد

ترتيباً على ما سبق فإنّ بناء نظم تفسيرية جديدة لحل مشكلة بناء الدولة في هذا العصر، يحتاج أولاً إلى استكشاف الرؤى النظرية الرئيسية لسؤال بناء الدولة. وعليه، كان لازماً على الباحثين تطوير إقترابات «نيو-ليبيرالية» تعالج عملية بناء الدولة على المستوى الجزئي والكلّي، والتي استطاعت أن تلخص أهم المنطلقات المشتركة ويؤر المعالجة (شرعية السلطة السياسية ومسألة العدالة الاجتماعية). سنعرض لهذه المستويات وفق الترتيب التالي: الدولة والنظام السياسي، ثم الفرد، علماً أنّ هذا الترتيب ذو دلالة تحليلية هامة تنطلق من التغير الإبتيمولوجي والتاريخي لحقل السياسة المقارنة.

أولاً؛ على مستوى الدولة (*State Level*)؛ تشكل المقاربة الدولالية أداة منهجية صلبة لضبط صور التكيف الأمبريقي للدولة الوطنية مع ديناميات العولمة⁽³⁸⁾، تحديداً ضمن مسألة دور الدولة في العملية التنموية الشاملة التي تتم داخل نسق العولمة. في هذا الصدد طُرحت إشكاليات رئيسية، من أبرزها: كيف ينبغي لنا إعادة تصميم قدرات الدولة ووظائفها وفق ما تقتضيه عملية بناء دولة مستجيبة لاحتياجات المواطن في سياق تحديات العولمة؟⁽³⁹⁾ ثانياً؛ على مستوى النظام (*System Level*) تركز التحليل على بناء مرونة النظام، تشير المرونة إلى قدرة أيّ نظام على التكيف مع الاضطرابات والحفاظ على وظائفه الأساسية دون تغيير⁽⁴⁰⁾، لذلك لا بدّ أن يتم تقييم مرونة أيّ نظام بناءً على قدرته على أداء وظائفه. ويمكن قياس مرونة النظام (كمفهوم دينامي بطبيعته) من خلال قدرته على الاستجابة للتغيرات والصدمات عن طريق تفعيل آليات التكيف الملائمة⁽⁴¹⁾. كما تشكل المرونة عنصراً

هاماً من عناصر الاستدامة. فالحفاظ على رفاهية الإنسان على مر الزمن يتطلب التقليل من درجة إجهاد النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية داخل مؤسسات الدولة⁽⁴²⁾. ثالثاً؛ على مستوى الفرد (*Individual Level*) منذ منتصف القرن الماضي، والدول المتقدمة، تسعى إلى رفع مستوى الثقافة السياسية بين أفرادها، وذلك في سياق عملية بناء الفرد الإنسان الذي يعتبر محور العملية البنائية للدولة النموذج. ويتم ذلك بواسطة، بناء قدرات المواطنين لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية بكل اقتدار وبشكل علمي وواقعي. ولا يتم ذلك إلاّ بالوصول بالفكر العام للأفراد إلى درجة القدرة على التمييز بين الواجبات والحقوق أولاً، ثم إدراك تفاصيلها، أي معرفة حدود الواجب وكيف يجب أن يُؤدَّى ومعرفة حدود الحق وكيف يجب أن يحصل⁽⁴³⁾، وذلك في سياق جعل الفرد الإنسان محور هندسة الحكم في الدولة⁽⁴⁴⁾، وتمكين حقوقي للنوع الاجتماعي. لم توضع هذه المستويات التحليلية على محك الاختبار الأمبريقي، ولم تُنتج لنا الدولة النموذج، وعليه تحرك أنصار النظرية السياسية نحو إضفاء طابع الإجرائية على مفهوم عملية بناء الدولة، ومحاولة إيجاد نموذج شامل لكل المستويات.

خامساً: النظرية السياسية المعاصرة وبناء الدولة: إجرائية راولز ضد عقلانية

هابرماس

دُرس الأساس البنائي للدولة بمختلف جوانبه: المؤسسية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، القيمية والحضارية. فالنموذج السلوكي الليبرالي (النظمي والبنائي الوظيفي)، درس ما يتعلق بالمؤسسة كبناء أو وظيفة معينة، على استقرارها وتوازنها، استمرارها ودورها في عملية البناء. أما النموذج الماركسي فركز على البناء الاقتصادي للدولة. لكن المنظور الحضاري الإسلامي اهتم بأبعاد كالقيمة، الوسيلة والغاية، والتي تختلف كثيراً عن النماذج السابقة. لكن كل هذه النماذج باستثناء النموذج الإسلامي⁽⁴⁵⁾، أهملت العقلنة الشاملة لعملية بناء الدولة،

حيث أنّ العامل الأساسي الذي أصبح يشغل الفكر السياسي الليبرالي هو أننا نعيش في تاريخ غير منسجم عقلاً، بسبب جهلنا بالنظام الكلي الذي يحكم الوجود الاجتماعي والسياسي. ومع بروز مظاهر التفكك في المعسكر الشرقي الاشتراكي في السبعينيات ظهرت حركات فلسفية نقدية وبنائية في أوروبا وأمريكا، اتجه بعضها نحو تجديد الدولة الديمقراطية عن طريق تطوير المفاهيم الماركسية في ضوء تطور وتكيف الدولة الرأسمالية مع مطالب الطبقة العاملة، بدأت هذه الحركة في ألمانيا مع الأعمال النقدية التي طرحها أعضاء مدرسة فرانكفورت، وانتهت مع يورغن هابرماس (فيلسوف وعالم اجتماع ألماني 1929-1997) *(Jurgen Habermas)*. واتجه موقف الفيلسوف الأمريكي جون راولز *(Jhon Rawls)* (1921-2002) نحو إحياء الفلسفة السياسية وإبراز موقفها وأوليتها على العلم في ميدان التنظيم السياسي من خلال تأكيد أولوية العدل على الفعالية، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الذي فرضته الثورة العلمية والتكنولوجية. ومن ثمة بناء الدولة الديمقراطية التي تدافع عن العقلنة الشاملة للحريات الأساسية المنسجمة مع العدالة الاجتماعية⁽⁴⁶⁾.

بنى هابرماس نظريته حول الديمقراطية التوافقية على أنقاض نقد الدولة الرأسمالية وأيديولوجيتها التكنوقراطية، وبنى راولز نظرية العدل كإنصاف على إجراءات صورية اتخذها كمنطق جديد للبناء السياسي والاجتماعي الديمقراطي العقلاني والعاقل، على أنقاض نقد الدولة الليبرالية في أمريكا وأيديولوجيتها المتمثلة في النظرية النفعية. ناقش هابرماس مشكلة شرعية السلطة السياسية كمحور لعملية بناء الدولة، حيث يرى أن الشرعية في الدولة الرأسمالية الحديثة، نتجت كأزمة سياسية، من خلال أزمات اقتصادية واجتماعية تراتبية (أزمة اقتصادية، أزمة العقلانية، أزمة الشرعية، أزمة الدافعية وأزمة النزوع نحو النموذج الكاريزمي الذي ينفي بنية النموذج الديمقراطي الدستوري)⁽⁴⁷⁾. إنّ ما يدعو له هابرماس هو نموذج جديد من الاتصال بين الفرد ومجتمعه ونظامه السياسي بشكل سيؤدي إلى إقامة توازن بين هذه العناصر في داخل

المجتمع وهكذا سيتحقق الانعتاق التدريجي من الهيمنة الكلية للسلطة السياسية، بالإضافة إلى طرح مفهوم جديد للشرعية يربط بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي في الدولة⁽⁴⁸⁾.

بناءً على ما تقدم يحتاج أيُّ بناءٍ سياسي أو نظامٍ طامح، حسب هابرماس، للحد الأدنى من الاستقرار إلى تسويغ شرعيته والتوافق مع النظام الطبيعي للأشياء وإلى حجج تكون لأغلبية السكان، ويؤكد هابرماس أنَّ المجتمع تهيمن فيه نظرية مركزية واحدة عن الكون موجّهة نحو إضفاء الشرعية على السلطة السياسية محوّلَةً إياها بهذا الشكل إلى سلطة مطلقة، في حين أنَّ الثورة العلمية طرحت من جديد السؤال حول قضية السلطة في الوعي الاجتماعي، فمن الطبيعي أنَّ انهيار الشرعية التقليدية للنظام السياسي يترافق مع أزمة ثقافية عميقة⁽⁴⁹⁾. هكذا يحاول هابرماس تأسيس دولة القانون الديمقراطية على تصور إجرائي للشرعية القائمة على معايير الرضى والإجماع، المنبثق عن الحوار العملي بين الدولة والمجتمع في الفضاء العمومي.

أمّا عن راولز فقد انطلق من إخفاق الاتجاهات الليبرالية الجديدة في تصوراتهم حول عملية بناء الدولة، حيث قام منطق هؤلاء على تجريد السياسة والأخلاق من الغايات العليا معتبرين أنَّ السوق وحتميته الاقتصادية يُعدّان مرجعاً للتنظيم السلمي للمجتمع الحديث، ولم تعد الدولة موضوعاً للفكر النقدي بل صارت شأنًا تكنوقراطياً تابعاً للاقتصاد والعلوم التقنية، وبمعنى آخر فقد فقدت الدولة دلالتها كسلطة عليا قادرة على ضمان حقوق كل المواطنين، كما فقدت العدالة معناها من حيث هي حق الجميع في الحرية والمساواة وحقوق الإنسان التي سَوّغت ظهور الدولة الليبرالية نفسها.

وعليه قدّم راولز تصوراً بديلاً لعملية بناء الدولة قائم على مبدأ «العدالة كإنصاف»⁽⁵⁰⁾، بمعنى الإنصاف كشرط إجرائي لبناء مبادئ العدل في الدولة المعاصرة، فالإنصاف يبدأ من أول إجراء أصلي يحظى باتفاق الشركاء الاجتماعيين وهم بصدد اختيار مبادئ العدل بالإجماع، بحيث يكون هذا العدل لتقييم الجوانب التوزيعية للبنية الأساسية للمجتمع، ويعني راولز بالجوانب التوزيعية الحقوق والواجبات الملزمة، وتوزيع الثروات التي هي ثمرة التعاون الاجتماعي

كالسلطة والثروة والمعرفة. ويعني بالبنية الأساسية الطريقة التي تُنظم بها المؤسسات الاجتماعية الأساسية في نسق واحد لتصبح مصدراً للتكليف بالحقوق والواجبات، وتوزيع المنافع الناجمة عن التعاون الاجتماعي، مثل: الدستور السياسي، وأشكال الملكية المعتمدة قانونياً، وتنظيم الاقتصاد⁽⁵¹⁾.

نستنتج أنّ عملية بناء الدولة عند راولز محوراً فكرة العدل الذي يبدأ انطلاقاً من وضع أصلي كتصور إجرائي كوني مقبول من الجميع، تُحدّد فيه القواعد والمعايير التي تحكم المؤسسات والنظم الأساسية في المجتمع، وتنظيم التعاون والتطور الاجتماعي والاقتصادي بأقصى ما يمكن من الإنصاف الذي يقتضيه المطلب الديمقراطي.

إذن توصلت النظريتين السابقتين إلى تصور إجرائي حول عملية بناء الدولة خاصة وأنّ الدولة الديمقراطية المعاصرة يؤسسها العدل والشرعية اللذان يشكلان أساساً للأخلاق والسياسة⁽⁵²⁾، وعليه وفق النظرية السياسية المعاصرة نلاحظ أنّ عملية بناء الدولة يوجهها نظرياً براديجم العدل وأسس الشرعية (*Basis of legitimization*) الذي يمكن أن يؤسس لنا نموذج لدولة قائمة على متغير الاستجابة⁽⁵³⁾، خاصة وأنه لا يكفي لمؤسسات الدولة أن تكون عاملةً بطريقةٍ صحيحةٍ، بل لا بدّ من أن تحظى بنسبةٍ مُعتبرةٍ من الشرعية لدى المجتمع من جهة، وأنّ قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة لا تزال تحتل مكانةً ضمن جدول أعمال الليبرالية الجديدة من جهة أخرى، بالإضافة إلى أنه في الوقت الحاضر لا يوجد بديل حقيقي لنموذج الليبرالية الجديدة⁽⁵⁴⁾. وفي هذا الاتجاه يمكن أن نبحت عن تصور مقارب وشامل لعملية بناء الدولة، يستند إلى معيار وظيفي هو الاستجابة وفوق احتياجات الفرد في المجتمع.

خاتمة:

ينبغي الاتجاه إلى إعادة النظر في مفهوم عملية بناء الدولة، لأنه لم يبق حبيساً للنظريات المهيمنة في النموذج الليبرالي، فالنيوليبرالية تفترض أنه بدلاً من «بناء الدولة» يجب الحديث عن «إعادة بناء الدولة» خاصة في دول العالم الثالث، لأنّ هذا المفهوم، في الأخير، هو متغيّر حسب السياقات التاريخية والثقافات الإنسانية. فرغم الدراسة النظرية لهذه الظاهرة إلا أنّها لم تستوفي الشروط الإجرائية، على هذا الأساس قامت النظرية السياسية المعاصرة بتوليف مستويات التحليل في براديغم جديد أساسه العدل والشرعية، لأنّ هذه القضايا هي من صميم احتياجات الفرد الراهنة داخل المجتمع، من هنا الضرورة الحتمية لمفهوم بناء الدولة المستجيبة.

الهوامش

- 1- أستاذ العلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس. أكاديمي وباحث في الفلسفة السياسية المعاصرة.
- 2- عبد السلام صغور، «بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية»، أطروحة دكتوراه، كلية الاعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص15-16. طالع أيضاً:
- 3Béatrice Pouligny, «State Building et Sécurité Internationale», Critique International, n° 28 Juillet 4Septembre 2005, p-p. 119 – 69.
- 4- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، تر. مجاب الإمام، الرياض: العبيكان للنشر، 2007، ص20.
- 5- شنا فائق جميل، «مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم»، مذكرة ماجستير، كلية القانون والسياسية قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2010، ص8.
- 6 - Charles Tilly, «War Making and State Making as Organized Bringing the State Back in. edited by P. Evans, D. :Crime», In Rueschemeyer and T Skocpol. Cambridge, UK: Cambridge University Press,1985. pp. 169-191.
- 7- عبد السلام صغور، مرجع سابق، ص16.
- 8- التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي، ص90.
- 9- عبد السلام صغور، مرجع سابق، ص17.
- 10 Overseas Development Institute, «State-building for peace: - navigating an arena of contradictions: Donors need to understand

the links between peace-building and state building»..August, 2009, 2.p

11- كلير كاستيليو، «بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع»، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان: تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، مؤسسة فرايد، 2011، ص.5.

12- عبد السلام صغور، مرجع سابق، ص.17.

13- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط.1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص. 134.

14- أنظر: بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص.25-26.

15- عبد السلام صغور، مرجع سابق، ص.17.

16- شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة، ط.1، عمان: دار دجلة، 2010، ص.55.

17- عبد القادر عبد العالي، «محاضرات النظم السياسية المقارنة»، محاضرات مخصصة لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2007-2008، ص. 6.

18- عبد المعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ط.2، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987، ص.278.

19- نصر محمد عارف، إستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط.1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص-ص. 264-267.

20- المرجع نفسه، ص-ص. 266-267.

21- سفيان فوكة ومليكة بوضياف، «الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية»، ورقة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: بين الواقع والتحولات العميقة، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص.14.

- 22- محمد شليبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، الجزائر: دار هومة، 2002، ص.146.
- 23- هشام محمود الأقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص.265.
- 24- فيريل هايدي، الإدارة العامة من منظور مقارن، تر. محمد القاسم القيروتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص64-65.
- Political science «Petter Hall, and Rosemary C. R. Taylor, - 25
6, /and three new institutionalism», MPIFG Discussion Paper 96
See
link:www.edoc.vifapol.de/opus/volltexte/2011/2782/pdf/dp96_6.p
5.df, p
- The Theoretical Core of the New «Mellen Immergut, -26
Politics & Society, Vol.26, No.01, March 1998, » Institutionalism
18..p
- Building and the State :Shahar Hameiri, Regulating Statehood-27
Palgrave :UK the Global Order, Transformation of
15. and p14.p and13.p , 2010Macmillan,
- 28 - عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، ط.2، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص-ص.353-354.
- 29 - ظهرت فلسفة السيادة الحديثة في أوروبا الغربية في أواخر القرن السادس عشر كفكرة وفي القرن السابع عشر كقاعدة منظمة لسلوكات الفواعل المكونة للمجال الجيو-سياسي الأوربي. كما أنها كانت مرتبطة ببروز الرأسمالية كنمط جديد للتنظيم الاجتماعي الاقتصادي والدولة كتنظيم سياسي. فالسيادة إذن تعد (كفكرة، قاعدة، ومؤسسة) مكون أساسي للدولة الحديثة وهي مرتبطة ارتباطاً قوياً بمفاهيم النظام، السلطة، المشروعية والحكم. للمزيد أنظر: أحمد برقوق، «عولمة حقوق الانسان وإعادة البناء

الإيتيمولوجي للسيادة»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية، الجزائر، العدد الثالث، شتاء 2004، ص.86.

30 - بليمان عبد القادر، الأسس العقلية للسياسة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص.88.

a threat to nation- Is globalization a challenge or«Nikola Lakić, -31
,In: Belgrade Centre For »a dominant form of polity? states as
Security Policy, Western Balkans Security Observer: Globalisation
p.6--And State-Building, ; n21. 21 September-december 2011, p
15.

32 - ميلود ولد الصديق، «منطق الاستحواذ على الدولة، رؤية في الآليات الناجمة والاستراتيجيات
المرجوة لمواجهة الفساد ومنطق الاستحواذ على الدولة»، ورقة مقدمة في الملتقي الوطني حول: مستقبل
الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات حالة الجزائر، جامعة ورقلة، 5-6 ماي 2009، ص

33 - حسنين إبراهيم توفيق، «العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية»، عالم الفكر، العدد الثاني،
أكتوبر -ديسمبر 1999، ص195.

The Creation of a New State in the« Mladen Stojadinović,-34
In: Belgrade ,»Direction?? Right Globalization Era: A Step in the
Centre For Security Policy, Western Balkans Security Observer:
Globalisation And State-Building, Year 6. N 21, September -
..33p December 2011,

In: ,»International law and State-Building«Dejan Pavlović, -35
Belgrade centre for security policy, Western Balkans Security
Observer: Globalisation And State-Building; n21. 21 September-
.42-43p-december 2011, p

Ibid, p.47.- 36

.49 Ibid, p.- 37

Ibid, p.50.- 38

Miruna Troncotă, «Balkanization of the Europeanization- 39 in affected by axiological matters Process: How state-building was In: Belgrade centre for security policy, ,»the Western Balkans Western Balkans Security Observer: Globalisation And State-, and .67-66p-Building; n21. 21 September-december 2011, p p.69.

40 - خالد معمري، «تفكيك العلاقة التفاعلية بين العولمة والدولة: فحص أمبريقي لمقترَب الدُولانية»، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات حالة الجزائر، جامعة ورقلة، 5-6 ماي 2009، ص.01.

Guido Bertucci, and Adriana Alberti, «Globalization and the - 41 ,See link: 11. p Perspectives», Challenges and Role of the State: www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan . 006225.pdf

42 - تعرف (Resilience Alliance) - شبكة بحثية متعددة التخصصات بدأت تبحث في موضوع المرونة عام 1999 - المرونة على أنها: « قدرة النظام على استيعاب الاضطرابات والخضوع لتغيرات مع الاستمرار في الاحتفاظ بنفس الوظيفة والبنية والهوية والنتائج. » ويعرّف "هولينغ" عام 1973 مفهوم المرونة بأنه مقدار الاضطرابات الذي يمكن للنظام استيعابها دون أن يتحول إلى نظام آخر.

43 - التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، مرجع سابق، ص.72.

44 - المرجع نفسه، ص-ص.72-74.

45 - أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد: إطار نظري، عمان: مطبعة السفير، 2010، ص.47.

46 - لقد برزت الدعوة للهندسة السياسية خلال السنوات الأخيرة على مستوى الدول الانتقالية خلال مرحلة ما بعد الصراع، وغالباً كانت كجزء من محاولات أوسع نطاقاً لبناء نظم سياسية مستدامة في ظل

انقسام عميق للمجتمعات أو ما يعرف بالتصدعات الاجتماعية (social cleavages)، ويرى جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori أن السؤال المركزي للهندسة السياسية هو: كيف يمكننا التدخل سياسياً في توجيه وتشكيل عملية بناء الدولة؟ أنظر:

Political Benjamin Reilly, Democracy and Diversity:47
Engineering in the Asia-Pacific, New York : Oxford University
P.21-22.-Press, 2006 , P

48 - تم استثناء النموذج الإسلامي لأنه استطاع فعلاً أن ينشأ نظام كوني للظواهر السياسية ومن بينها ظاهرة بناء الدولة، مثال: الفرد أمة أو مؤسسة، وذلك طبقاً لدوره وفعاليته الحضارية، وتمثل الشريعة في عقله وعمله، ومن ثم فالفرد وفقاً لهذا المنظور هو وحدة تحليل لعملية بناء الدولة، يجب على الباحث أن يراعي المتغيرات المرتبطة بهذه الوحدة، ومن بينها: المحتوى الإيماني، الإطار الاجتماعي، السلوك العام والخاص، أفعاله وإنجازاته. للمزيد أنظر:

49- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.ص.104.

50- سليمان عبد القادر، مرجع سابق، ص. 245.

51- علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحدثة: من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجاً، ط.1، الجزائر: منشورات الاختلاف، 2011، ص-ص.273-274.

52- شيرزاد أحمد النجار، مرجع سابق، ص-ص.100-101.

53 - سيرغي كارا مورزا، جدلية الأيديولوجيا والعلم، تر. نواف القنطار، ط.1، دمشق: دار علاء للنشر والتوزيع، 2005، ص. 27.

54- ذهب "راولز" إلى طرح تصور فلسفي بديل لبناء المجتمع الديمقراطي يقوم على مبدأ أسماه «العدالة كإنصاف» نشره في كتاب «نظرية العدالة كإنصاف» سنة 1970 ثم شرحه ونقحه ووسعه في كتاب «الليبرالية السياسية» سنة 1997. وكتاب «الديمقراطية والعدالة» سنة 1993.

55- سليمان عبد القادر، مرجع سابق، ص-ص.249-250.

56- لم تعد الأخلاق والسياسة تُعنى بالبحث عن مضمون الحياة الفضلى التي تعبر عن اختيارات ذاتية وثقافية أو حضارية وخاصة أخلاقية، بل أصبحت تُعنى بالبحث في الشروط الإجرائية التي تجعل المعايير التي يحتكم إليها المواطنون صادقة وفي صالح الكل.

57- بناء الدولة المستجيبة (Responsive State-building)؛ تعمل لإنتاج دول قادرة وخاضعة للمساءلة ومستجيبة، ويشتمل بنائها على ثلاث مستويات: التسوية السياسية، وظائف البقاء والاستمرار والوظائف المتوقعة. للمزيد من التفاصيل أنظر:

58 -Howard Wiarda, «Is Comparative Politics Dead ? Rethinking the Field in the past -Cold War Era», Third World Quarterly, vol.19, no, 5, 1998.p.942.